العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

– دراسة تحليلية بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 –

The institutional factors explaining the phenomenon of the informal economy in Algeria

- An analytical study based on the Doing Business report of 2018 –

مريم بيلامي *[1]، منال العرباوي[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان– (الجزائر)

[2] جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس– (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/02/24؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/04/26؛ **تاريخ القبول**: 2020/06/30

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. وأبرز ما توصلت اليه هذه الدراسة هو أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر عرف نموا مستمرا في السنوات الأخيرة وهذا ما سمح بتوفير فرص عمل في القطاع غير الرسمي. ففي الواقع، تعتبر هذه العوامل المؤسساتية والمتمثلة في: صعوبة الحصول على الائتمان، ثقل الأعباء الضريبية، ضعف حماية المستثمرين، تعقد الإجراءات الإدارية التي سمحت بانتشار البيروقراطية، صعوبة إنشاء مؤسسة واستخراج تراخيص البناء، الفساد الإداري، انعدام الشفافية، صعوبة إجراءات تسجيل ونقل الملكية ونقص ثقة المتعاملين في الإطار الرسمي للدولة من العوائق التي يواجهها الأفراد عند ممارسة أنشطتهم بصفة عادية مما يمنعهم من البقاء في القطاع الرسمي ويشجعهم لممارسة أنشطة غير رسمية.

الكلمات المفتاح: الاقتصاد غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي، العوامل المؤسساتية.

ترميز JEL: E26-O17

Abstract: The objective of this study is to analyze the institutional factors explaining the phenomenon of the informal economy in Algeria. The main findings of this study are that the size of the informal economy in Algeria has grown steadily in recent years, which has allowed jobs to be provided in the informal sector. In fact, these institutional factors: the difficulty of obtaining credit, the weight of tax burdens, the weak protection of investors, the complexity of administrative procedures that allowed the spread of bureaucracy, the difficulty of establishing an institution and the extraction of building permits, administrative corruption, lack of transparency, The difficulty of registering and transferring property and the lack of confidence of dealers in the official state framework of the obstacles faced by individuals in the normal conduct of their activities, which prevents them from remaining in the formal sector and encourages them to engage in informal activities.

Keywords: Informal economy, informal sector, informal employment, institutional factors.

Jel Classification Codes: E26-O17

* مريم بيلامي: الإيميل: meryem.bill@yahoo.fr

I- تمهيد:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي. هذه الظاهرة اختلفت تسمياتها وتعدد تعاريفها، كما شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية ولعل من أبرزها مكتب العمل الدولي BIT. فلا يكاد يخلو الاقتصاد الوطني في أية دولة متقدمة كانت أو نامية من وجود بعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وهذا ما يؤكده تقرير Doing Business لسنة 2013 أين بلغ متوسط القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي نسبة 18.4 %بالاتحاد الأوربي و8.6 % في المتوسط بأستراليا، كندا، الولايات المتحدة، اليابان ونيوزيلاندا.

تعد الجزائر من بين أهم الدول التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك لعدة أسباب (ديمغرافية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وسياسية). إلا أن في هذه الدراسة سنركز على العوامل المؤسساتية والتي لها دورا مهما في انتشار وزيادة حدّة هذه الظاهرة.

1. الإطار المنهجي للدراسة:

مشكلة الدراسة:

بناءا على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما هي العوامل المؤسساتية المفسرة لانتشار الأنشطة غير الرسمية في الجزائر؟

وستفتح هذه الاشكالية تساؤلات فرعية وهي:

- ما المقصود بالاقتصاد غير الرسمي وما هي مكوناته؟
- ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر؟
- ما هي العوامل المؤسساتية المفسرة لانتشار الأنشطة غير الرسمية بالجزائر؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح يهتم به بشكل كبير في الآونة الأخيرة ويمكن ايجاز هذه الأهمية فيما يلي:

أ- تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في مجال التعرف على العوامل المؤسساتية المفسرة لانتشار الأنشطة غير الرسمية بالجزائر

ب- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بمساهمة متواضعة.

أهداف الدراسة:

بناءا على الأهمية السابق توضيحها، فان هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.
- معرفة العوامل المؤسساتية المفسرة لانتشار الأنشطة غير الرسمية في الجزائر.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة حيثيات الموضوع اعتمدت دراستنا على المنهجين: الوصفي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أهداف محددة إزاء مشكلة ما، والتحليلي الذي يضفي على البحث الصفة العلمية.

خطة الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة الأساسية تم تقسيمه إلى ما يلي:

1- ماهية الاقتصاد غير الرسمي.

2- حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر.

3- العوامل المؤسساتية المفسرة لانتشار الأنشطة غير الرسمية بالجزائر.

الدراسات السابقة:

-**دراسة ملاك قارة (2010)** بعنوان: اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال. حيث هدفت الباحثة إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من خلال التعرض إلى العوامل التي أدت إلى انتشاره وتناميه،

بالإضافة إلى مدى فعالية الآليات والأساليب المتخذة للتعامل معه بالمقارنة مع تجارب بعض البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل معه وحضيت بتشجيع من قبل المنظمات الدولية منها: السنغال، تونس والمكسيك.

-**دراسة مريم بيلامي وشعيب بونوة (2016) بعنوان:** La confiance comme institution et mode de coordination des activités informelles – étude exploratoire auprès des entreprises privées de Tlemcen-

حيث أكد الباحثان أن هيمنة الممارسات غير الشرعية في الجزائر ليست راجعة للخلل الوظيفي للدولة والبيروقراطية فحسب، بل أيضا لنقص ثقة المتعاملين الاقتصاديين في مؤسسات الدولة واطارها الرسمي، فهم يسعون دائما لتعظيم منفعتهم عن طريق حساب التكاليف والفوائد. ان المتعاملين الاقتصاديين الناشطون في الدائرة غير الرسمية يمثلون شبكة يسودها الطابع غير الرسمي أكثر مقارنة بالطابع الرسمي والثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة في هذه الشبكة تمثل دعامة للأنشطة غير الرسمية. وبعبارة أخرى، الثقة المتبادلة بين أفراد الشبكة تحل محل الإطار الرسمي. كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن العوائق التي يواجهها رؤساء المؤسسات الخاصة تمنعهم من البقاء في الدائرة الرسمية

II. – الجانب النظري للدراسة:

1– ماهية الاقتصاد غير الرسمي

1 –1: تعريف الاقتصاد غير الرسمي

بمراجعة الأدبيات التي درست الاقتصاد غير الرسمي نلاحظ تعدد التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة، إلا أننا في هذه الدراسة سنكتفي بتعاريف المكتب الدولي للعمل BIT.

أ– تعريف المكتب الدولي للعمل لسنة 1972

يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنثربولوجي (Keith Hart, 1972) و قد تم استعمالها لأول مرة باللغة الانجليزية (Informel Sector) ثم ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية (Secteur informel) ، و هذا بعد دراسة قدمها عن التشغيل في غانا سنة 1971 و يشير مصطلح القطاع غير الرسمي حسبما صاغه مؤتمر كينيا لصالح منظمة العمل الدولية سنة 1972 إلى التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة ، و بين الأعمال التي ترتكز على الأجر ، و يعتبر كل نشاط ضمن القطاع الغير الرسمي اذا توفرت فيه الخصائص التالية :

- سهولة دخول الأسواق.
- استعمال الموارد المحلية.
- الملكية العائلية للمؤسسة.
- التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل.
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.
- نشاطات على نطاق صغير.

ب– تعريف المكتب الدولي للعمل لسنة 1993

سنة 1993 تبنى مكتب العمل الدولي في إطار الندوة الدولية الخامسة عشر لإحصائي العمل تعريفا جديدا للاقتصاد (القطاع) غير الرسمي بإضافة معايير أخرى جديدة، ويعرف هذا الأخير بشكل عام باعتباره:" مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ومداخيل للذين يعملون بها وتمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية والجبائية "2. بصفة أخرى، يعرف القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي من " مجموعة الوحدات المنتجة للسلع والخدمات لهدف خلق فرص عمل ودخل للأفراد المعنيين. هذه الوحدات والتي لديها مستوى منخفض من التنظيم تعمل في نطاق صغير وبطريقة محددة مع قلة أو عدم وجود فرق بين العمل ورأس المال كعوامل الانتاج. في حالة وجود علاقات العمل، فمعظمها تكون شخصية واجتماعية وليست تعاقدية المعتمدة على الضمانات"3.

ت–تعريف المكتب الدولي للعمل لسنة 2002

قدم BIT مفهوما جديدا للاقتصاد غير الرسمي حيث أدخل مصطلحا جديدا عند تعريفه هذه الظاهرة ويتمثل في التشغيل أو العمل غير الرسمي. تمّ تعريف الاقتصاد غير الرسمي على أنه: " جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة، فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون، أو أنهم غير مشمولين عمليا بمعنى أنه رغم عمله مداخل الإطار الرسمي للقانون إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو العمل به، أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة "4. يضم هذا القطاع جميع الأجراء غير الرسميين في المؤسسات الرسمية، العاملين العائليين غير مدفوعي الأجر في المؤسسات الرسمية، العاملين في المنازل والمتحصلين على أجر بالاضافة الى الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص الذين ينتجون سلع موجهة للعائلات.5

وفقا لتعريف 1993 والمقدم من طرف المكتب الدولي للعمل، يتألف القطاع غير الرسمي فقط من الأفراد الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي. في حين أن تعريف 2002 أضاف مفهوم العمالة أو التشغيل غير الرسمي والذي يأخذ بعين الاعتبار العمل غير المصرح به في القطاع الرسمي.

1–2: التسميات المختلفة للاقتصاد غير الرسمي

لقد ورد في دراسة "J.C Williard" حول الاقتصاد غير الرسمي بالمكسيك 26 مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1): المصطلحات المستعملة والمعبرة عن الاقتصاد غير الرسمي

Economie non officielle	Economie non observe
Economie non enregistrée	Economie cache
Economie non déclarée	Economie sous-marine
Economie dissimulée	Economie souterraine
Economie submergée	Economie secondaire
Economie clandestine	Economie duale
Economie parallèle	Economie occulte
Economie alternative	Economie noire
Economie autonome	Economie irrégulière
Economie grise	Economie périphérique
Economie marginale	Economie informelle
Contre-économie	Economie de l'ombre
Economie invisible	Economie illegal

Source: J.C Williard, « L'économie souterraine dans les compte nationaux »,Economie statistique ,N°226,INSEE,Paris,nov,1989.

1 –3: مكونات الاقتصاد غير الرسمي

من خلال التعاريف المقدمة من طرف BIT للاقتصاد غير الرسمي نجد أن هذا الاقتصاد يتكون من عنصرين رئيسيين: القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي.

يعرف القطاع غير الرسمي على أنه يمثل: " مجموعة المؤسسات الفردية غير الزراعية وغير المسجلة والتي تنتج السلع والخدمات المعروضة في السوق. يشمل هذا القطاع المؤسسات العائلية والتي لا توظف أي فرد بصفة دائمة ولكن قد توظف أفراد من العائلة، و / أو موظفين مؤقتتين والمؤسسات الصغيرة التي توظف أفراد دائمين دون الحد الأدنى (5 أو 10 موظفين) "6

يعرف التشغيل غير الرسمي على أنه:" العمل غير المحمي (non protégé) ويتكون من عنصرين رئيسيين: العمل في القطاع غير الرسمي والعمل غير المحمي في القطاع الرسمي7. ويضم جميع الموظفين غير الرسميين في المؤسسات الرسمية، والعاملين العائليين الذين لا يتقاضوا أجر في المؤسسات الرسمية، والعاملين المنزليين والمتحصلين على أجر بالاضافة الى الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص الذين ينتجون سلع موجهة للعائلات8.

يوضح الشكل التالي مكونات الاقتصاد غير الرسمي حسب BIT:

الشكل (1): مكونات الاقتصاد غير الرسمي حسب BIT

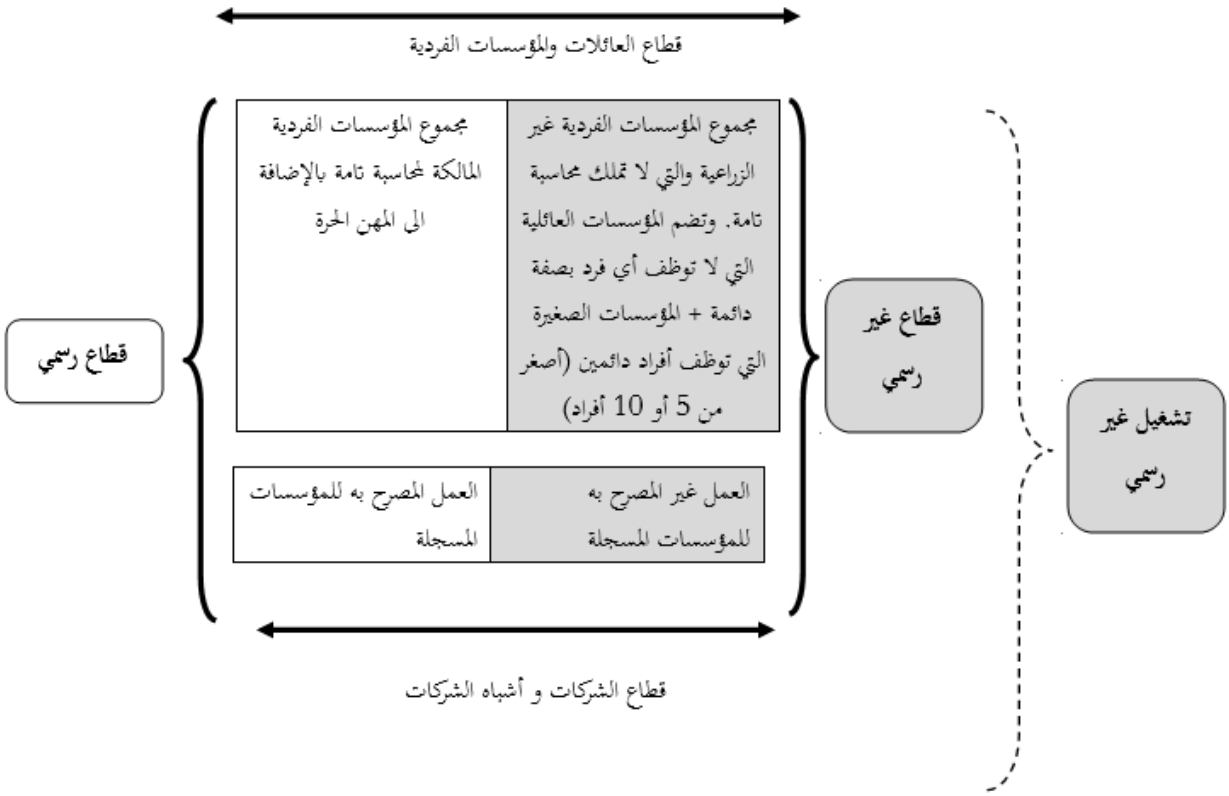

Source: Youghourta Bellache, Philippe Adair et Mohamed Bouznit : « Le secteur informel en Algérie : déterminants et fonctions de gains »,p04 .

2–حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

شهدت الجزائر كغيرها من البلدان النامية تبلور الاقتصاد غير الرسمي، وفي السنوات الأخيرة عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي تزايد مستمر من سنة لأخرى والجدول التالي يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي في السنوات الأخيرة:

الجدول (2): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2007

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB (مليون دج)	حجم الاقتصاد غير الرسمي (مليون دج)	معدل الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%)
2000	4123514	1303442.78	31.61
2001	4257048	1430368.13	33.60
2002	4541873	1552412.19	34.18
2003	5266822	1851814.62	35.16
2004	6127454	2104780.45	34.35
2005	7498628	2592275.70	34.57
2006	8514800	3150476.01	37.3
2007	9408300	3481071.01	37.1

Source: Rafik Bouklia-Hassane,Fatiha Talahite,Reforme des institutions du marché et emploi en Algérie, 2007, p26.

من خلال استقراء بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث أن تعقد الإجراءات الإدارية تسمح بانتشار البيروقراطية وبحسب تقرير ممارسة الأعمال التجارية لسنة 2004 والصادر عن البنك الدولي، فعلى سبيل المثال فانه لبداية نشاط أو تأسيس مؤسسة هناك 18 إجراء إداري وتستغرق هذه الإجراءات 29 يوم، وحسب نفس التقرير فانه لحل مؤسسة في الجزائر يستغرق الأمر ما يعادل ثلاث سنوات ونصف 9. بالإضافة إلى انتشار البطالة، كما يرجع العديد من المحليين انتشار الاقتصاد غير الرسمي وارتفاع معدلاته إلى ثقل الأعباء الجبائية والاجتماعية، بالإضافة إلى رغبة الأفراد في تعظيم ربحهم.

أما عن التشغيل غير الرسمي، تتميز الجزائر كباقي الدول النامية بازدواجية سوق العمل (رسمي وغير رسمي) والجدول الموالي يوضح حجم التشغيل غير الرسمي بين سنة 2000 و2010.

الجدول (3): حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر بالنسبة للتشغيل الكلي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة (%)	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	25.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
النسبة (%)	27.6	27	45.6	45.6	45.6	

Source: Jacques Chames, The informal economy worldwide: trends and characteristics, margin, the journal of applied economic research, national council of applied economic research ,Washington

يوضح الجدول مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال التشغيل تأخذ منحنى تصاعدي بحيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع سنة 2007: 27% بعدما كانت سنة 2000: 20,2 %، وهذا ما يعكس حجم العمالة الذي يستغله القطاع غير الرسمي في الجزائر، أي أن الاقتصاد غير الرسمي كان قادرا على توفير فرص عمل بنسب كبيرة وتوفير دخول لشريحة كبيرة من المجتمع حيث نجد أن القطاع غير الرسمي يخلق ما يقارب 150000 منصب عمل سنويا خلال الفترة 2000 – 2007.

الجدول (4): التشغيل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 بالنسبة للذكور والاناث

التشغيل غير الرسمي	2001	2005	2010
الذكور	33.3	42.7	46.2
الإناث	34.9	34.1	42.5
الإجمالي	33.5	41.3	45.6

Source: ONS, enquête emploi auprès des ménages 2010, collections statistiques, N°170, Alger,2012, p 11.

وما يمكن ملاحظته من الجدول أن حصة التشغيل غير الرسمي ارتفعت بين 2001 و2010 وذلك في حدود 10 % بالنسبة للذكور والإناث.

3–العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يعرف الاقتصاد غير الرسمي نموا واتساعا ملحوظا في الجزائر وفي بقية بلدان العالم، ويرجع هذا النمو الى عدة عوامل منها العوامل الديمغرافية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية. إلا أن في هذه الدراسة سنركز على العوامل المؤسساتية والتي لها دورا مهما في انتشار وزيادة حدّة هذه الظاهرة.

3 – 1: ظهور النظرية المؤسساتية الجديدة

يرجع أول استعمال لمصطلح المؤسسات (Les institutions) في علم الاقتصاد المؤسسي الى الاقتصادي COASE (1937) ثم O. WILLIAMSON في نظرية تكاليف الصفقات (1979) ثم Douglas NORTH مع مطلع التسعينات.

تعود جذور هذه النظرية الى المدرسة المؤسساتية القديمة في نهاية القرن 19 (Veblen, Commons, Mitchell…). اهتمت النظرية المؤسساتية الجديدة بأثر نوع المؤسسات في طبيعة العلاقات الاقتصادية، حيث سعت الى تفسير دور المؤسسات في الاقتصاد 10. ان نهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد عمل على التخلي عن الفرضية النيوكلاسيكية التي تفيد بأن الافراد لديهم معلومة تامة و عقلانية غير محدودة و أن الصفقات هي غير مكلفة و فورية ثم افترض بدلا من ذلك أن الافراد لديهم معلومة غير تامة و عقلانية محدودة و بسبب

هذا يواجهون عدم التأكد حول الأحداث و النتائج الغير المتوقعة و يتحملون تكاليف صفقات لاكتساب المعلومة و من أجل تقليل الخطر و تخفيض تكاليف الصفقات يقوم الأفراد بخلق مؤسسات بكتابة و تطبيق الدساتير، قوانين العقود و التشريعات مع ترسيخ قواعد السلوك، المعتقدات، و العادات.

أ- تعريف المؤسسات Les institutions

عرف NORTH المؤسسات على أنها " القيود المصممة من طرف الانسان والتي تشكل التفاعلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. وتتكون من القواعد الرسمية وغير الرسمية"11.

قسم NORTH المؤسسات الى نوعين: مؤسسات رسمية تقوم على تنظيم سلوكيات الافراد في المجتمع وتحميهم من السلوكيات السلبية وتقلل من التكاليف مثل: الدساتير، القوانين، الحقوق، ... الخ. ومؤسسات غير رسمية والتي تنشأ حسب طلب الأفراد وتكون مرتبطة بالعادات، التقاليد، الأعراف، العقوبات الاجتماعية...الخ.12

3 – 2: العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

عدة عوامل تدفع الفرد للعمل بالقطاع غير الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.حيث يقوم بحساب كل التكاليف والفوائد من أجل اختيار القطاع الذي سيعمل فيه، فإذا وجد أن التكاليف المرتبطة بالنشاط الرسمي تتجاوز التكاليف الخاصة بالنشاط غير الرسمي ، فسيختار القطاع غير الرسمي كونه عقلاني يبحث عن مصلحته الذاتية.13

حسب تقرير Doing Business لسنة 2018 والخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فان الجزائر في المرتبة 166 من بين 190 دولة حيث خسرت عشرة مراتب مقارنة بسنة 2017 و13 مرتبة مقارنة بسنة 2014 أين احتلت المرتبة 153 ومن المرتقب أن تحتل المرتبة 157 من بين 190 دولة سنة 142019 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (5): ترتيب الجزائر حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (2014–2018)

	2014	2015	2016	2017	2018
ترتيب الدولة حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	189/153	189/154	189/163	190/156	190/166

المصدر: تقارير Doing Business (البنك الدولي، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018)

يمكن عرض العوامل المفسرة لانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الفقرات الموالية:

1- الحصول على الائتمان:

وضع البنك الدولي مؤشرا يقيس ويرتب الدول حسب سهولة الحصول على الائتمان ويتكون من أربعة عناصر: مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)، مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)، مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)، ومؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%من عدد السكان الراشدين).

حسب تقرير Doing Business لسنة 2018، الجزائر في المرتبة 178 من بين 190 دولة فيما يخص سهولة الحصول على الائتمان، في حين تحتل نيوزيلاندا المرتبة الأولى. يجب اضافة بأن الجزائر لا تتوفر على مراكز خاصة للمعلومات الائتمانية (registre de crédit privé) هذا ما يدفع الفرد للبحث عن طرق ومصادر أخرى للحصول على الائتمان كالتمويل الذاتي من خلال عملية الادخار أو التوجه الى معارفه (أفراد العائلة، الأصدقاء...) وهذا ما يمثل الحلقة الغير الرسمية للتمويل.

2- مرونة النظام الضريبي

الجزائر لها أعلى معدل ضريبة (65,6 % من الأرباح) أي 27 ضريبة و رسم تدفع في السنة مقارنة بالمغرب (49,8 %) أي 6 دفعات في العام، أما في تونس فيقدر عدد الدفعات بـ 9 ضرائب و رسوم (64,1 %) في السنة و هذا حسب تقرير Doing Business لسنة 2018.

الجدول (6): دفع الضرائب والرسوم في السنة في بعض الدول

	الجزائر	المغرب	تونس
الدفعات (عدد المرات سنويا)	27	6	9
الوقت (بالساعات سنويا)	265	155	145
اجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	% 65,6	% 49,8	% 64,1

المصدر: Doing Business (2018)، (البنك الدولي، 2018).

تقرير Doing Business لسنة 2018، يوضح أن الجزائر تحتل المرتبة 157 من بين 190 دولة فيما يخص مؤشر دفع الضرائب والرسوم خلال السنة. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لها أكبر عدد من الضرائب والرسوم المدفوعة في السنة (27 دفعة)، مقارنة بالمغرب (6 دفعات) وتونس (9 دفعات). هذا ما يشجع نمو الأنشطة غير الرسمية وله أثر سلبي على ممارسة أنشطة الأعمال في إطار الدائرة الرسمية للاقتصاد. ففي الواقع، هذا العبء الضريبي والذي يمثل كلفة كبيرة يدفع أصحاب المشاريع والأفراد الى التحايل على القانون والمشاركة في الأنشطة غير الرسمية.

عندما تكون الضرائب مرتفعة، هذا ما يدفع المؤسسات الى عدم التصريح بكل أرباحها[15]. ان ارتفاع معدلات الضريبة يشجع التهرب الضريبي[16] ويقلل أي دافع للبقاء في الدائرة الرسمية للاقتصاد.

أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي لعينة متكونة من 123 دولة أن معدل الضريبة هو أحد العوائق الأساسية للنشاط العادي للمؤسسة.

3- مؤشر حماية المستثمرين:

يضم هذا المؤشر 6 عناصر: مؤشر نطاق الافصاح (0–10)، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الادارة (0–10)، مؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى (0–10) مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0–10)، مؤشر مدى الملكية و الادارة (0–10)، و مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0–10).

تحتل الجزائر المرتبة 170 فيما يخص مؤشر حماية المستثمرين، هذا يعني أن المستثمرين في الجزائر يتمتعون بحماية ضعيفة لحقوقهم بسبب عدم كفاءة النظام القضائي. ولمواجهة هذا الوضع يتجه المستثمرون للقطاع غير الرسمي بسبب عدم ثقتهم في القطاع الرسمي.

الجدول (7): مؤشر حماية المستثمرين لبعض الدول لسنة 2018

المؤشر	الجزائر	المغرب	تونس
مؤشر نطاق الافصاح (0–10)	4	9	4
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الادارة (0–10)	1	2	7
مؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى (0–10)	5	6	5
مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0–10)	3	6	4
مؤشر مدى الملكية و الادارة (0–10)	4	5	3
مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0–10)	3	7	6
الترتيب	170	62	119

المصدر: Doing Business (2018)، (البنك الدولي، 2018).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة 170 من بين 190 دولة. أما المغرب فنجدها في المرتبة 62، بينما تونس تحتل المرتبة 119. يمكن القول بأن بيئة الاستثمار في الجزائر غير محفزة مقارنة بالدول المجاورة (المغرب وتونس) وهذا ما يحفز على انتشار الأنشطة غير الرسمية.

4- البيروقراطية واللوائح التنظيمية

حسب شعيب بونوة، كثرة اللوائح التنظيمية تخلق الطابع غير الرسمي للاقتصاد وقلتها يمكن أن يكون لها نفس التأثير اذ أنها لا تضمن احترام القانون. فالاقتصاد الجزائري يتميز " بعدم شرعية شبه عامة" مما يؤدي الى وجود سوق منافسة غير تامة. لذلك وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية سيكون للمتعامل الاقتصادي مصلحة في تبني طرق غير شرعية للبقاء وتعظيم منفعته، وإذا تصرف بغير ذلك، هذا ما يؤدي الى عدم بقائه.[17]

حسب N. BEDDI، العديد من المنتجين والتجار لم يختاروا العمل بالقطاع غير الرسمي من خلال التهرب الضريبي، بل ايمانا منهم بتجنب المشاكل البيروقراطية بكل أنواعها والعقبات المصرفية والجمارك ...[18]

5- الشروط الضرورية لانشاء مؤسسة

ان عملية انشاء مؤسسة بالجزائر مكلفة وتتطلب وقت طويل، حيث تستلزم 12 اجراء بالجزائر، و4 اجراءات بالمغرب و9 اجراءات بتونس. حيث تحتل الجزائر المرتبة 145 من بين 190 دولة فيما يخص عملية انشاء مؤسسة، أما المغرب فنجدها في المرتبة 35 بينما تونس تحتل المرتبة 100 وهذا حسب تقرير Doing Business لسنة 2018. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2): عدد الأيام والاجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة لسنة 2018.

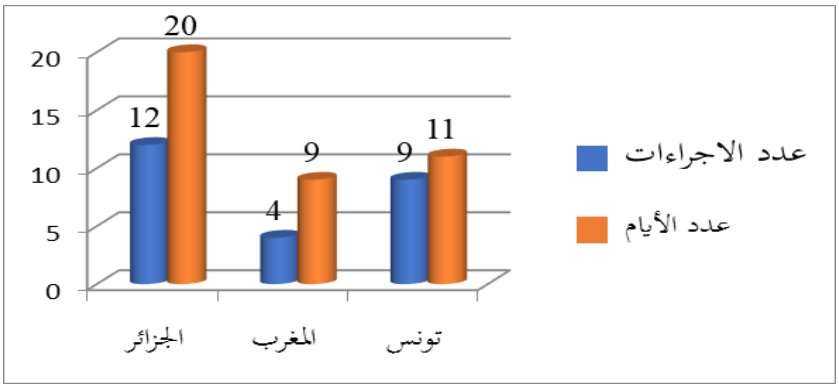

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير Doing Business لسنة 2018.

حسب دراسة الديوان الوطني للاحصائيات لسنة 2011، فان 44,2 % من المؤسسات الخاصة تعتبر أن الملف الاداري الخاص بانشاء مؤسسة معقد.

6- استخراج تراخيص البناء

ان عملية استخراج تراخيص البناء تتطلب 19 اجراء و146 يوم بالجزائر، 13 اجراء و88.5 يوم بالمغرب و18 اجراء و96 يوم بتونس. تحتل الجزائر المرتبة 146 من بين 190 دولة فيما يخص عملية استخراج تراخيص البناء، أما المغرب فنجدها في المرتبة 17 بينما تونس تحتل المرتبة 95 (Doing Business، 2018). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3): عدد الاجراءات والأيام اللازمة لاستخراج تراخيص البناء لسنة 2018

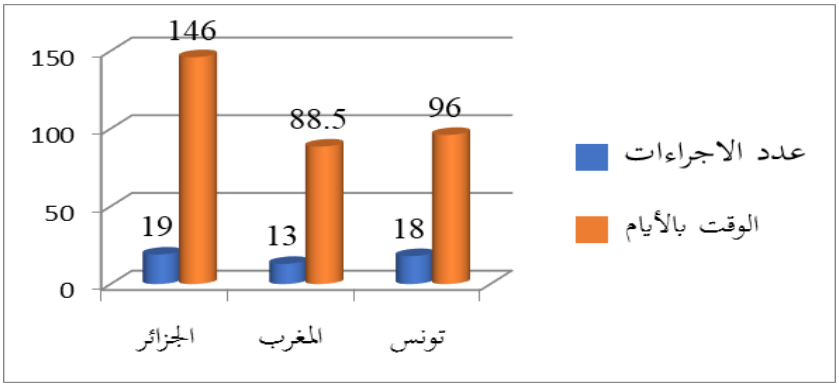

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير Doing Business لسنة 2018.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر لها أكبر عدد من الاجراءات والأيام للحصول على تراخيص البناء مقارنة بالمغرب وتونس.

ان عوائق انشاء مؤسسة واستخراج تراخيص البناء بالجزائر تشجع انتشار الأنشطة غير الرسمية.

7- الفساد الاداري

لا يزال مستوى الفساد مرتفعا في الجزائر، ففي الترتيب الأخير لسنة 2017 والذي وضعته منظمة مكافحة الفساد Transparency International، احتلت الجزائر المرتبة 112 من بين 180 دولة. مقارنة بسنة 2013 نلاحظ أن الجزائر قد خسرت 13 مرتبة (175/94). رغم هذا فتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر فسادا في العالم.

في فبراير 2006، شهدت الجزائر فضيحة مالية كبرى تتعلق بفضيحة الخليفة ومنذ ذلك الحين ظهرت عدة قضايا فساد.

والجدول التالي يبين ترتيب الجزائر حسب درجة الفساد من سنة 2013 الى 2017.

الجدول (8): ترتيب الجزائر حسب درجة الفساد من سنة 2013 الى 2017

	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	175/94	174/100	174/100	176/108	180/112

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير Transparency International(https://www.transparency.org/)

أمام حدة الفساد في الجزائر فان الفرد وباعتباره عقلاني يسعى دائما لتحقيق أقصى فائدة بأقل تكلفة ممكنة وذلك بممارسته أنشطة غير رسمية.

8- الشفافية

تعد الشفافية من أحد الشروط الضرورية لأداء المعاملات الاقتصادية على النحو الأمثل. فهي تساهم في نشر الثقة بين الجهات الفاعلة وتدعم التبادلات. في الأسواق الجزائرية، حيث المنافسة غير تامة والشفافية غائبة فان المتعامل الاقتصادي لا يثق في السوق الرسمية ويتجه الى السوق غير الرسمية أين سيجد كل الشروط التي تسمح له بتعظيم مكاسبه، وبعبارة أخرى، فان المتعاملين الاقتصاديين والذين ينشطون في المجال غير الرسمي سيزداد عددهم بفعل انعدام الثقة اتجاه الدولة. لأنه إذا بقوا في الدائرة الرسمية سوف تتولد تكاليف ولهذا

السبب سيكون المتعامل الاقتصادي ملزما بمواءمة أهدافه مع أولئك الذين ينشطون في المجال غير الرسمي والانضمام إليهم والا فانه سيحكم عليه بالزوال.[19]

9- تسجيل ونقل الملكية

نقل الملكية في الجزائر يتطلب 10 اجراءات، أما في المغرب فيستلزم 6 اجراءات بينما في تونس يتطلب 4 اجراءات فقط. وتحتل الجزائر المرتبة 163 من بين 190 دولة، أما المغرب فنجدها في المرتبة 86 بينما تونس تحتل المرتبة 93. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (4): عدد الاجراءات والأيام اللازمة لنقل الملكية لسنة 2018

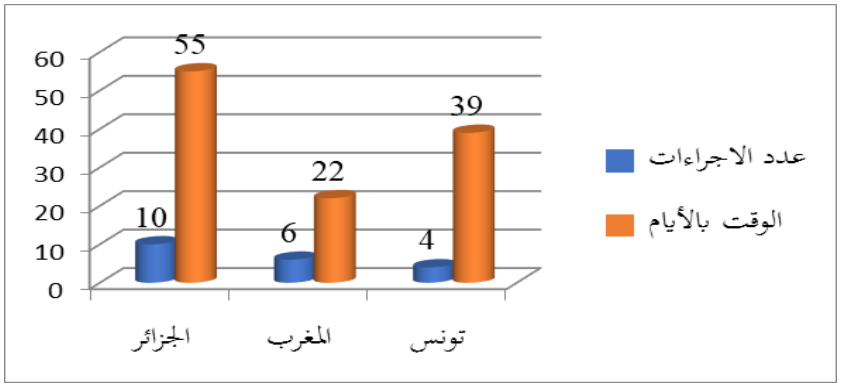

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير Doing Business لسنة 2018.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر لها أكبر عدد من الاجراءات والأيام لنقل الملكية مقارنة بالمغرب وتونس.

إن عوائق نقل الملكية بالجزائر تشجع انتشار الأنشطة غير الرسمية.

10- نقص ثقة المتعاملين الاقتصادين في الإطار الرسمي للدولة

أكدت مريم بيلامي وشعيب بونوة في دراسة بعنوان: La confiance comme institution et mode de coordination des activités informelles - étude exploratoire auprès des entreprises privées de Tlemcen-

أن هيمنة الممارسات غير الشرعية في الجزائر ليست راجعة للخلل الوظيفي للدولة والبيروقراطية فحسب، بل أيضا لنقص ثقة المتعاملين الاقتصاديين في مؤسسات الدولة واطارها الرسمي، فهم يسعون دائما لتعظيم منفعتهم عن طريق حساب التكاليف والفوائد. ان المتعاملين الاقتصاديين الناشطون في الدائرة غير الرسمية يمثلون شبكة يسودها الطابع غير الرسمي أكثر مقارنة بالطابع الرسمي، والثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة في هذه الشبكة تمثل دعامة للأنشطة غير الرسمية. وبعبارة أخرى، الثقة المتبادلة بين أفراد الشبكة تحل محل الإطار الرسمي. كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن العوائق التي يواجهها رؤساء المؤسسات الخاصة تمنعهم من البقاء في الدائرة الرسمية[20].

IV- الخلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين لنا أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تعرف انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة وهذا ما يعكسه تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال هذه السنوات، فضلا عن مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مجال التشغيل حيث استطاعت هذه الأخيرة توفير فرص عمل بنسب كبيرة وتوفير دخول لشريحة كبيرة من المجتمع وهو ما تعكسه معدلات التشغيل غير الرسمي مؤخرا.

ولعل أهم العوامل التي كان لها دورا في تنامي هذه الظاهرة في الجزائر هي العوامل المؤسساتية والتي تشتمل: صعوبة الحصول على الائتمان، ثقل الأعباء الضريبية، ضعف حماية المستثمرين، تعقد الإجراءات الإدارية التي سمحت بانتشار البيروقراطية، صعوبة إنشاء مؤسسة واستخراج تراخيص البناء، الفساد الإداري، انعدام الشفافية، صعوبة إجراءات تسجيل ونقل الملكية ونقص ثقة المتعاملين في الإطار الرسمي للدولة. كل هذه العوائق التي يواجهها الأفراد تمنعهم من البقاء في الدائرة الرسمية وتشجعهم على ممارسة أنشطة غير رسمية.

– الإحالات والمراجع :

[1] Bruno Lautier L'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, Imprimerie Carne Daw , France , 1994 , p9.

[2] بودلال علي " القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري : دراسة تحليلية تقيميه للفترة 2000-2010 "، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد 6، ص 10.

[3] Farba Ndour, l'impact de la protection sociale sur le rendement des ressources humaines : le cas du secteur informel au Sénégal, thèse pour l'obtention du doctorat, Université Montpelier, 2013, p18.

[4] مكتب العمل الدولي : الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم التقرير الخامس جنيف 2014،ص 4 ، **http://www.ilo.org**.

[5] BELLACHE Youghourta, l'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages, le cas de Bejaia, thèse de doctorat en co-tutelle, Université de Bejaia et Université de Paris Est Créteil, 2010. P34

[6] Youghourta Bellache, Philippe Adair et Mohamed Bouznit, Le secteur informel en Algérie : déterminants et fonctions de gains, p03.

[7] Jean-Pierre Cling, Stéphane Lagrée, Mireille Razafindrakoto et François Roubaud, Un enjeu majeur de développement : améliorer la connaissance de l'économie informelle pour mettre en œuvre des politiques adaptées, apparu dans « l'économie informelle dans les pays en développement » conférences et séminaires, décembre 2012, p 07

[8] BELLACHE Youghourta, l'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages, le cas de Bejaia, thèse de doctorat en co-tutelle, Université de Bejaia et Université de Paris Est Créteil, 2010. P34

[9] البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، تقرير ممارسة نشاط الأعمال 2004، ص 18.

[10] منار علي، اشكالية التغير و التحول السياسي في البلدان العربية، مجلة الانسان و المجتمع، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 05، أفريل 2013.

[11] North, D. (1990) Institutions institutional change and economic performance. New York, Cambridge University Press.pp 03-04.

[12] المعموري. ع، الحمداني. أ : أثر المؤسساتية الحديثة في الفكر التنموي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة واسط، العدد 25، اذار، 2017، ص ص02-03.

[13] Djankov, S., Mukherjee, I., et Nenova, T. (2002) Going Informal: Benefits and costs. World Bank, 1-16. P01.

[14] http://francais.doingbusiness.org/fr/data/exploreeconomies/algeria (vu le 30/11/2018)

[15] Johnson, S., McMillan, J., Woodruff, C. and McMillan, J. (1999) Why do firms hide? Bribes and unofficial activity after communism. Journal of Public Economics, 76 (2000),p07.

[16] Morisson, C. (1995) Quel cadre institutionnel pour le secteur informel, Centre de développement de l'OCDE. cahier de politique économique 10, p14.

[17] C. BOUNOUA. Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie algérienne. Revue Economie et Management. N°1, mars 2002.
[18] N. BEDDI. Economie informelle ou Etat irréel ? Revue Economie et Management .N°1, mars 2002.
[19]Chaib BOUNOUA « Informel, entrepreneuriat et changement institutionnel en Algérie », cinquante ans d'expériences de développement, Etat-Economie-Société, dans les cahiers du CREAD,p6.

[20] Meryem BILLAMI, Chaib BOUNOUA, la confiance comme institution et mode de coordination des activités informelles- étude exploratoire auprès des entreprises privées de Tlemcen, revue du Lareiid, N° 3, Septembre 2016, pp34-61.

مواقع على الأنترنيت:

- http://francais.doingbusiness.org/fr/data/exploreeconomies/algeria
- https://www.transparency.org/
- http://www.ilo.org
- http://www.ons.dz/

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مريم بيلامي، منال العرباوي (2020)، العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر– دراسة تحليلية بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 –، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05(العدد01)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، ص.ص 87-99.

SCAN ME